الضفة ، بعد موافقة الوزير المختص ورئيس المكتب التنفيذي لشؤون الارض المحتلة . ولكي تبقي اللجنة هؤلاء الموظفين تحت دائرة توجيهها السياسي المباشر ، قررت عدم صرف علاوة غلاء المعيشة التي اقرت لكافة موظفي الضفة الغربية ـ موظف مصنف او غير مصنف ، بعقد أو مؤقت ـ اذا ما استقال من عمله او انقطع عنه بعد ١٩٧٤/١/١، الا في الحالات التي تقتضيها المصلحة العامة ، التي يحدد معناها لدى نشوئها المكتب التنفيذي لشؤون الارض المحتلة . وهذا يعني ان استقالة او انقطاع الموظف عن عمله لا يستوجب قطع راتبه الاساسي بل العلاوة التي تقدر بـ ٥٠ ٪ (٢٩). وبالاضافة الى كل ذلك ، فقد قررت اللجنة صرف الراتب التقاعدي للموظفين الذين يعملون مع سلطات الاحتلال(٣٠)، مما يبدو معه التأكيد الحازم من جانب النظام الاردني على كل المعاني السابقة التي يهدف الى تحقيقها من وراء قراراته هذه .

د ـ الغت الحكومة الاردنية الطريقة التي كانت متبعة في السابق ، وهي صرف رواتب موظفي الضفة الغربية عن طريق التفويضات الشخصية ، المصدقة من أحد المجالس البلدية . فقد ذكرت صحيفة القدس التي تصدر في الضفة الغربية ، ان الاشخاص الذين فوضهم عدد من موظفي الضفة قبض رواتبهم، ذهبوا الى عمان وعادوا منها دون أن يتمكنوا من الحصول على الرواتب . وقالت « القدس » ان التعليمات قد صدرت في عمان بصرف الرواتب بصورة شخصية لان صيغة التفويض لم تعتمد بعد(٣١). وواضح من هذا الاجراء ان الحكومة الاردنية تريد من خلال تحكمها بكيفية دفع الرواتب، التأكيد على مقدار المصالح المباشرة لقطاع الموظفين في حال عودة الضفة الغربية للحكم الاردني . وتأكيدا على الكيفية التي يتم بموجبها صرف رواتب الموظفين ، ذكرت صحف الضفة الغربية انه قد صدر مؤخرا ، أمر لوزارة المالية الاردنية ، بعدم صرف راتب اي موظف من موظفي الضفة الغربية بواسطة التفويض ، الذي كان يرسل عنهم كما جرت العادة في السابق . وطالبت وزارة المالية كل موظف بفتح حساب له في احد البنوك المرخصة في عمان ، ومن ثم تقوم المالية بتحويل الرواتب الى هذه البنوك ، وذلك اعتبارا من شهر حزيران (يونيو) ١٩٧٤ (٣٢).

ثانيا : مخاطبة المصالح الاقتصادية لبرجوازيي الضفة الغربية :

بقدر ما كانت البرجوازية الفلسطينية في الضفة الغربية ، تحرص على الاحتفاظ بعلاقاتها الاقتصادية مع الضفة الشرقية تحديدا ومع العالم العربي بشكل عام ، وذلك منذ وقوعها تحت سيطرة الاحتلال الاسرائيلي عام ١٩٦٧ ، كان النظام الاردني من جانبه يحرص على الاحتفاظ بعلاقاته الاقتصادية مع الضفة الغربية ، واضعا في مقدمة أهدافه المباشرة وغير المباشرة ، المعلنة وغير المعلنة ، الاحتفاظ بموقع قدم سياسي له ، معزز بمصالح اقتصادية واسعة للطبقة السائدة في الضفة الغربية .

وبالفعل ، وتحت كل الظروف التي مرت بها علاقات الضفتين طوال السنوات التالية على هزيمة العام ١٩٦٧ ، استطاع النظام الاردني عبر ما عرف باسم « سياسة الجسور المفتوحة » ، الاحتكام دائما الى المصالح الاقتصادية لبرجوازيي الضفة الغربية مع الاردن ، لفرض توجهاته السياسية العامة عليها في معظم الحالات . الا انه مع ظهور العامل الفلسطيني كعنصر من عناصر الصراع المباشر فيما بعد ، اختل التوازن والولاء السياسيين لهذه الطبقة . فبينما استجابت الشرائح العليا لمصالحها الاقتصادية مع النظام ، توزع التردد السياسي للشرائح المتوسطة والدنيا منها ، خاصة في ظروف المد الوطني والنهوض الجماهيري الملتف حول اهداف حركة النضال الوطني الفلسطيني .

وتحت ضغط الظروف الموضوعية ، والحاح الواقع السياسي الناجم عن معطيات حرب